المؤتمر العلمي الدولي الثاني(١)

«التكنولوجيا الحديثة أحد التحديات القانونية المعاصرة»

«Modern technology: One of the contemporary legal challenges»

بتاريخ ٩ مارس ٢٠٢١م عبر تطبيق (Microsoft Teams)

كلية القانون بجامعة الشارقة - دولة الإمارات العربية المتحدة

تحت رعاية:

صاحب السمو الشيخ الدكتور/ **سلطان بن محمد القاسمي**،
عضو المجلس الأعلى، حاكم الشارقة، رئيس جامعة الشارقة

- **رئيس اللجنة العليا للمؤتمر:** الأستاذ الدكتور حميد مجول النعيمي – مدير جامعة الشارقة.

- **رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر:** الأستاذ الدكتور عماد الدين عبد الحي – عميد كلية القانون.

(*) **المصدر :**

– صفحة المؤتمر على موقع جامعة الشارقة، التالي:

https://www.sharjah.ac.ae/ar/Media/Conferences/sisc/Pages/default.aspx

– موقع صحيفة البيان – الإمارات، التالي:

https://www.albayan.ae/uae/education/20211.4113220-12-03-

مقدمـــة:

نظَّمـت كلية القانون بجامعـة الشارقة، المؤتمر العلمي الدولي بعنـوان «التكنولوجيا الحديثـة أحد التحديات القانونيـة المعاصرة»، يوم الثلاثاء ٩ مارس ٢٠٢١، افتراضيًّا عـبر تطبيق Microsoft Teams، بمشاركة علماء وباحثين من عدة دول قدموا ٢٨ بحثًا، على مدار سبع جلسات علمية.

أهـــداف المؤتمـــر:

استهدف المؤتمر تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

- مناقشة المشـكلات العملية والتحديات القانونيـة للتكنولوجيا الحديثة، بما فيها أنظمة الذكاء الاصطناعي والتطبيقات التقنية.
- عرض التشريعات المتعلقة بالتكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتها.
- استعراض تأثير التكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتهـا على تطور العلوم الاجتماعية والتقنية.
- طرح رؤية واضحـة للاستخدامات الآمنة للبيئـة التكنولوجية الحديثة ومكافحة استخداماتها غير المشروعة.
- استعراض الآفـاق التشريعية لتنظيم الـذكاء الاصطناعـي والتطبيقات التقنية الحديثة.

محاور المؤتمـــر:

أولاً: التحديات القانونية للتكنولوجيا الحديثة.

ثانيًا: الآثار القانونية لأنظمة الذكاء الاصطناعي.

ثالثًا: مواءمة التشريعات للتطبيقات التقنية الحديثة.

رابعًا: الجوانب التقنية للتطبيقات الحديثة وعلاقتها بالقانون.

خامسًا: أنظمة الذكاء الاصطناعي في الميزان الشرعي.

سادسًا: أنظمة الذكاء الاصطناعي في مجال الجريمة والعدالة الجنائية.

سابعًا: التشريعات الإعلامية والتكنولوجيا الحديثة.

ثامنًا: حماية التصاميم الفنية في عصر التكنولوجيا الحديثة.

المشاركون فى المؤتمر:

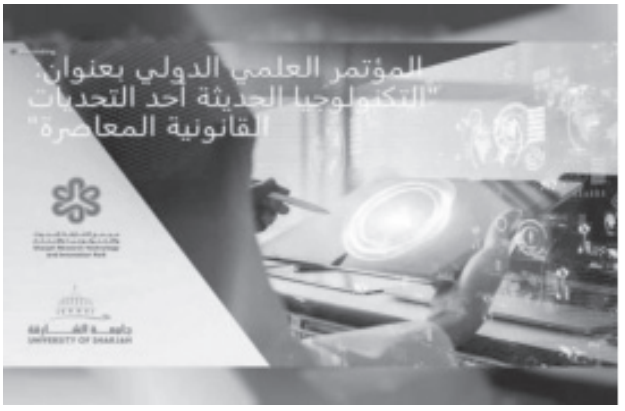

شارك في المؤتمر علماء وباحثون من العديد من الدول العربية والأجنبية، منها: الإمارات العربية المتحدة، وسوريا، ومصر، والجزائر، والأردن، والولايات المتحدة الأمريكية، قدموا ٢٨ بحثًا متنوعًا.

وتضمَّن المؤتمر خمس جلسات علمية بالتوازي، بدأت عقب الجلسة الافتتاحية، ثم اختتم المؤتمر بالجلسة الختامية المتضمنة أهم النتائج والتوصيات التي تتعلق بالتعديلات التشريعية المطلوبة على الأنظمة القانونية في كافة المجالات التي دخل ويدخل إليها الذكاء الاصطناعي، وخاصة في مجال المسؤولية عن أفعال الذكاء الاصطناعي.

توصيات المؤتمر:

ناقش المؤتمر المشكلات العملية، والتحديات القانونية للتكنولوجيا الحديثة والمعاصرة، وانتهى إلى التوصيات التالية:

- ضرورة إنشاء مختبر للتشريعات في كلية القانون بجامعة الشارقة، لدعم جهود الإمارة في سَنّ تشريعات تتناغم مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتطور التشريعات الجاذبة للاستثمارات في التقنية.

في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية:

- تعديل النصوص القانونية المتعلقة ببراءات الاختراع؛ لتستوعب الاختراعات الناجمة عن عمل تطبيقات الذكاء الاصطناعي، والنظر في مدى إمكانية منح تلك التطبيقات شخصية قانونية إلكترونية مستقلة، الأمر الذي يتيح قانونًا لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، الحصول على الحق في براءة الاختراع أو المشاركة فيها، ومن ثَمَّ الاستفادة من الحقوق المقررة له قانونًا، والمرتبطة بهذه الاختراعات.

في مجال المعاملات المدنية والتجارية:

- أهمية صياغة مفهوم قانوني دقيق وواضح، لتقنية الذكاء الاصطناعي، واستخداماته في المجال القانوني والاجتماعي والتقني، ومراجعة قواعد المسؤولية المدنية، لتتحرّر من الأفكار والأسس والقيود التقليدية، وتواكب حجم التحديات القانونية والمهنية التي خلّفها استخدام الذكاء الاصطناعي، وتقر بالمسؤولية عن أعماله.
- استحداث نصوص قانونية تنظم استخدامات المركبات ذاتية القيادة، أو السفن، وغيرها من الآلات ذاتية الحركة، وتحدد المسؤولين عن الأضرار الناجمة عن حوادث تلك المركبات والسفن.
- إعادة النظر في نظام التأمين عن حوادث السير، لينطبق على الآلات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، مع الأخذ في الحسبان، تنامي مستويات الذكاء والأتمتة، التي تؤدي إلى تقويض سيطرة السائق أو الطاقم البحري تدريجيًّا، مع مرور الوقت، والنص صراحةً في قانون الإثبات الاتحادي، على شروط قبول الأدلة، مع الأخذ في الاعتبار تقنيات الذكاء الاصطناعي، وعدم تعارضها مع حقوق المدعى عليه.

فى مجال القانون الدولي:

- ضرورة إنشاء نظام إدارة عالمية للذكاء الاصطناعي، مع حوكمة التكنولوجيا،

والعمـل على تعزيز تبادل المعارف والخبرات؛ للحفاظ على أمن هذا النظام، من خـلال إبرام اتفاقية دولية لحماية وتأمـين الاستخدام السلمي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

فى مجال القانون الجنائي والعدالة الجنائية:

- صياغة إطار قانوني لتنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي يضمن احترام الحقـوق الأساسية، وأمان وحياد البيانات ذات الصلة بتحقيق العدالة الجنائية، وخضوعهـا لرقابة قضائية فعالة، مع الأخـذ في الاعتبار، مخاطر تطبيقاته، بما في ذلـك تأثيرها في حقوق الدفاع وسيـادة القانون، بجانب تعديل قانون مكافحة جرائم تقنيـة المعلومات الاتحـادي، بإضافة نص تشريعي يجـرّم تزوير التوقيع الإلكـتروني، لكونه مرتبطًـا ارتباطًا وثيقًا بالمستند الإلكـتروني، كأحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

بالنسبة للمحور الشرعي:

- أن تصدر المجامع الفقهية والهيئات الإسلامية العالمية، قرارات ترتبط بالتأصيل الشرعي للذكاء الاصطناعي، ولحسم ما قد يثيره من مسائل شرعية.

بالنسبة للمحور الإعلامي:

- تعديل التشريعات ذات الصلة؛ للأخذ بمتطلبات معيار امتياز التغطية الإعلامية الموضوعيـة والمتوازنة، مع وضع القيمة الاجتماعيـة للخبر في الاعتبارات، فضلاً عـن ضرورة تنظيم الممارسات الإعلامية، في ظل البيئة الرقمية، مع ضمان عدم انتهـاك الحق في الخصوصية، على أن تتكيف هذه النصوص مع المعايير الدولية المعتمدة في مجال حقوق الإنسان وفي مقدمها الحق في الإعلام.
- إصـدار تشريع يلـزم أصحاب مواقع التواصل الاجتماعـي الشهيرة بالترخيص، في حالـة نشر إعلانات تجارية على حساباتهم علـى مواقع التواصل الاجتماعي، وذلـك لضمان عـدم مخالفتهم لمبادئ ومعايـير المحتوى الإعـلاني، وعدم نشر إعلانـات تجارية مضللة، مـع تغليظ مقدار الغرامة الموقَّعة على عاتقهم، في حال مخالفتهم مبادئ وضوابط المحتوى الإعلاني.

- مواجهة إشكالية نسيان الموروث الإلكتروني، من خلال تنظيم أحقية الورثة بالاستمرار في استغلال حساب مورثهم على مواقع التواصل الاجتماعي، حال وفاته.

المحور الاقتصادي:

- ضرورة إعداد قانون نموذجي، يدشن إطارًا قانونيًّا لاستخدامات البلوك تشين، والعقد الذكي، وآليات الفصل في منازعاتهما، وبحيث يوازن بين الفكر الاقتصادي والتقني والقانوني لتلك التطبيقات الذكية.
- ضرورة تعديل قوانين المنافسة الاقتصادية، وفقًا لمتطلبات البيئة الرقمية الحديثة، وبما يتناسب مع التحديات التي فرضتها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مع تبنّي الآليات المتعلقة بالتعهدات والتدابير التحفظية الاستعجالية؛ لمواجهة متطلبات السرعة في تعاملات الأسواق الرقمية.